annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

هذه المعلومات هي نتاج عمل إقليمي تنسقه شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مع شركائها حول الفضاء المدني في المنطقة العربية، تفاعلًا مع التقرير الذي تعمل عليه المقررة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير والذي ستقدمه الى مجلس حقوق الانسان، حول حرية التعبير في أوقات الأزمات.

تقدم هذه المعلومات لمحة موجزة عن تداعيات الحرب على غزة على حرية الرأي والتعبير في المنطقة العربية.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية شبكة مدنية ديمقراطية مستقلة تأسست عام 1997 بهدف تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية، بما ينسجم مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته واحترام التعددية والتوزيع العادل للثروة والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي في المنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.

وتتكون الشبكة من تسع شبكات وطنية و23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية.

وينتظم عمل الشبكة وفق ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- دعم قدرات ودور منظمات المجتمع المدني في عمليات المدافعة والضغط في مجال صناعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

- تعزيز المساحات المتاحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية.

- تعزيز وتطوير المواد المعرفية المتاحة في المنطقة العربية والمتعلقة بدور المجتمع المدني.

1. الاتجاهات والتحديات التي سببتها أحداث غزة وتؤثر على حرية الرأي والتعبير

• تستمر انتهاكات اسرائيل المتواصلة للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والتي أسفرت عن قتل واختفاء عشرات آلاف الأشخاص. ووصل الوضع في غزة إلى "نقطة تحول كارثية"، والحاجة ماسة للغذاء والماء والدواء والوقود والإمدادات الأساسية إضافة الى المخاطر الصحية، كما وإن غياب الوقود وتعطيل البنية التحتية للمياه بسبب القصف المستمر قد دمر إمكانية الوصول إلى مياه شرب آمنة للسكان في غزة، ناهيك عن الانتهاك اليومي الفاضح للقانون الدولي وارتكاب جريمتي الحرب والإبادة الجماعية (حسب أعتراف محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية). في خضم هذا الواقع، تسجل خروقات خطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني كما تواجه منظومة حقوق الانسان إشكالية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالتزام وتفسير القوى العالمية المؤثرة لهذه الحقوق ويضع المؤسسات الدولية امام مسؤولياتها في القدرة على تطبيق القانون واعمال حقوق الانسان.

• ورغم محاولات التظاهر بالتنديد بالحرب، فاقمت الاحداث الأخيرة من حالة التضييق على حرية الرأي والتعبير، واستمرت بعض الحكومات في منع التظاهر او التضييق على الأنشطة المساندة لفلسطين. على سبيل المثال، في الجزائر لم ترخص السلطة إلا لتظاهرات محدودة تمت الدعوة لها من قبل جمعيات وأحزاب موالية لها، ومنعت كل التظاهرات الأخرى. الأمر نفسه في البحرين، حيث سُمح للجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع إسرائيل بإقامة فعاليات شبه اسبوعية سواء مسيرات أو وقفة تضامنية، بالمقابل منعت الجهات الرسمية منح جمعيات أخرى رخصة القيام بأية فعاليات رسمية مصرح بها، كما وتعرض بعض الشباب للتوقيف أو التحقيق الأمني، بسبب المشاركة في مسيرات ليلية دعما للقضية الفلسطينية. وفي مصر، تم القبض على عدد من متظاهري مساندة الشعب الفلسطيني في العديد من المحافظات، حيث تم رصد حالات اختفاء واحتجاز لعدد منهم.[2] على سبيل المثال وبعد أن نشرت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان في منتصف شهر فبراير/شباط 2024 تقريراً، بدأت حملة تشهير واسعة بحق المؤسسة ومديرها على قنوات التلفزيون، وفي الصحف، وعبر منصات التواصل الاجتماعي وكذلك قامت الحكومة المصرية بالرد على التقرير.[3] أيضا، شهدت الفترة الماضية حملات على بعض المدافعين عن حقوق الانسان، لبحثهم القضية الفلسطينية مع مسؤولين أوروبيين[4]. وفي ظل الحرب على غزة اتسع حيز الرقابة الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي؛ حيث زادت قضايا أمن الدولة التي يسجن على أثرها عدد من مستخدمين مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا التيك توك.[5]. في العراق، وبرغم دعم العمل الاغاثي الذي بادرت اليه بعض المؤسسات والمنظمات، قيدت بعض الوزارات حرية تنظيم الفعاليات والأنشطة، وتحديدا وزارة التعليم التي منعت اي عمل تنظيمي للطلبة داخل الجامعات واعتبرته مخالفاً للقوانين. في الأردن، ازدادت وتيرة التظاهرات والتجمعات السلمية التي جرت في الأردن بطريقة منتظمة وشبه يومية في كافة محافظات المملكة. ولكن، لم تخل هذه الاحتجاجات من اعتقال الحكومة الأردنية لعشرات النشطاء والناشطات المدنيين والسياسيين

ممن شاركوا وقادوا هذه التظاهرات والاحتجاجات، الى جانب الذين شاركوا في التعبير عن رأيهم عبر الانترنت. . في 11 يونيو/حزيران، حكمت محكمة الصلح في عمان على أبو طه بالسجن لمدة عام، بسبب مقال أبو طه في أبريل/نيسان 2024 بعنوان "شركاء في الإبادة الجماعية.. رأس المال الأردني متورط في الإبادة الجماعية في قطاع غزة". وفي اليمن، منح التصعيد المتبادل الأطراف المحلية والدولية المنخرطة في الحرب اليمنية فرصة للتهرب من التوصل الى حل سياسي، وعمل أطراف الصراع الرئيسيين خلال العام 2024 على تعميم العنف وتعزيز القبضة الأمنية، ومصادرة الحيز المدني.

• في سياق مواز، اتخذ شكل التضييق بعداً آخر مع ازدياد الضغوط من جانب منظمات مانحة على المجتمع المدني في دول المنطقة فيما يخص موقفه من الحرب في غزة، وكان أبرزها سحب تمويل الحكومة الألمانية لتمويلها مشروع لمركز قضايا المرأة[6] لتوقيعه على بيان يدين إسرائيل ويتضامن مع أهالي غزة. وفي تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW)أوقفت النمسا والدنمارك وألمانيا والسويد برامج المساعدات التنموية الثنائية في غزة والضفة الغربية. وفقًا للتقرير يشكل هذا التوقف خسارة تمويلية تقدر بـ 139 مليون دولار. فقد قررت الحكومة الفدرالية في سويسرا إنهاء أنشطة التعاون مع ثلاث منظمات فلسطينية غير حكومية، بدعوى انتهاكها لبنود مدونة قواعد السلوك وبند مكافحة التمييز المنصوص عليها في العقد بين الطرفيْن[7] من جانبها ذكرت السويد أيضًا أنها ستطلب في المستقبل من الشركاء الفلسطينيين إدانة حماس. اما المفوضية الأوروبية فقد اعلنت في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 عن إدخال بنود تعاقدية "لمكافحة التحريض" في جميع العقود الجديدة مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، تُلزم فيها متلقي التمويل بالتصريح بأنهم لن يحرضوا على الكراهية، وتخضعهم لـ "مراقبة طرف ثالث" لضمان امتثالهم. ايضاً أعلن وزير الخارجية النمساوي، ألكسندر شالنبرج، بعد هجمات 7 اكتوبر، تعليق المساعدات للفلسطينيين، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 19 مليون يورو (20 مليون دولار)، والمخصَّصة لعدد من المشروعات. مع الإشارة الى بعض الجهات المانحة أوقفت تمويل منظمات حقوقية فلسطينية قبل الحرب على غزة بتهمة الإرهاب لانها تدين ممارسات قوات الاحتلال وتتعاطف مع الضحايا المدنيين في الضفة والقطاع . هذا وقد ازدادت تعقيدات تحويل المبالغ المالية من المانحين بسبب اشتراط الموافقات المسبقة من جهات الاختصاص بالنسبة للشركات غير الربحية العاملة في قطاع غزة وذات الأمر بالنسبة للجمعيات فيما يتعلق بتحويل الرواتب والإجراءات البنكية التي لم تراعي حالة النزوح وصعوبة التعامل مع الإجراءات الورقية بالإضافة إلى استحالة الجمع بين أعضاء مجلس الإدارة الذين نزحوا في الغالب إلى مناطق مختلفة داخل القطاع وخارجه، وكذلك ازدادت التعقيدات التي تتعلق بفتح حسابات بنكية للجمعيات في البنوك الفلسطينية بسبب التشديدات الإسرائيلية والتهديد بقطع العلاقة بين البنوك الإسرائيلية التي تلعب دور الوسيط مع البنوك الفلسطينية لتنفيذ الإجراءات المالية"

• ان ما يحصل في غزة ببعده الدولي يطال تقييد الحريات بطريقة غير مسبوقة في دول الشمال نفسها، مع طلائع انتهاك الحق في حرية التعبير (والتنقل) في اكثر من مناسبة: قمع الاحتجاجات الطلابية في الولايات المتحدة وفرنسا.. وغيرها، منع غسان أبو ستة ويانيس فاروفاكيس من دخول المانيا لا بل منع

فاروفاكيس من ان يبث محاضرته على الانترنت. أيضا لا يمكن إغفال التهديد الأميركي لقضاء المحكمة الجنائية الدولية، وكلها ممارسات لا سابق لها. يضاف على ذلك تحول تهمة معادات السامية الى وسيلة ترهيب وقمع لها طابع القدسية ضد كل معارض لمواقف سياسية معينة.

• ان الإشكالية العالمية في ما يتعلق بحقوق الانسان وازدواجية المعايير هي إشكالية حقيقية يجب عدم التغاضي عنها. الامر الذي يضرّ بفكرة كونية حقوق الانسان والاستعاضة عن الحقوق الكونية بتصور بعض حكومات الشمال (لا شعوبها) لما هو حقوق وفق مصالحهم ووجهة نظرهم، أي تحويل منظومة حقوق الانسان وقيمها الى ايدلوجيا تستخدم في التوظيف السياسي الفج لانتهاك القانون الدولي. ويجب التنبه الى ان هذا الانحياز يلحق ضررا مباشرا وشديدا بمن يتبنوا منظور حقوق الانسان في بلدان المنطقة ويعرضهم لضغوط من قبل تيارات محافظة ورجعية لم تكن يوما من مؤيدي حقوق الانسان سابقا ولا اليوم.. وهم في الوقت نفسه يتعرضون لضغوط المانحين والضغط الإعلامي ممن لا يزالون يستخدمون خطاب حقوق الانسان بشكل سياسي ووفق منظورهم الأيديولوجي.

• بالتوازي شنت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بعد الثامن من أكتوبر 2023 حملة شعواء على المجتمع الفلسطيني بكافة مكوناته، ومنه مؤسسات المجتمع المدني، وتمثلت هذه الحملة بزيادة القيود المفروضة على المنظمات غير هادفة للربح من خلال تشديد إجراءات التحويل المالي من الجهات المانحة وإلى الفئات المستفيدة، وكذلك اعتقال العشرات من نشطاء منظمات المجتمع المدني الذي مارسوا حقهم في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير على وجه الخصوص. وكذلك اعتقال العشرات من نشطاء منظمات المجتمع المدني العاملة في مدينة القدس وضواحيها بسبب التعبير عن آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى التعقيدات المفروضة أصلا على الوصول إلى الموارد المالية، وأيضا زيادة في تشديد الإجراءات السابقة التي تتعلق بإنشاء الجمعيات وتسييرها.

• الضغط طال الصحفيين أيضا. هيئة الإذاعة البريطانية أوقفت 6 صحافيين في خدمتها عن العمل موقتاً إلى حين الانتهاء في تحقيقها في منشورات وتغريدات اعتبرتها المحطة تحيّزاً إلى جانب "حماس".[8] بدورها، اتخذت شبكة (MSNBC) الأميركية أجراء مماثلًا فأبعدت ثلاثة من أبرز مذيعيها، وهم من أبرز المتخصصين بالقضية الفلسطينية، عن الشاشة تزامناً مع انتقادات إسرائيلية وأميركية للشبكة[9].. ايضاً أقالت صحيفة الغارديان (Guardian) رسام الكاريكاتور ستيف بيل على خلفية نشر أحد رسومه المتعلقة بالحرب الدائرة في قطاع غزة، والتي اعتبرتها الصحيفة شكلًا من معاداة السامية[10].

• وفي ما يتصل بالصحفيين في غزة، فهم يواجهون مخاطر كبيرة بشكل خاص أثناء محاولتهم تغطية الصراع أثناء الهجوم البري الإسرائيلي، بما في ذلك الغارات الجوية الإسرائيلية المدمرة، وانقطاع الاتصالات، ونقص الإمدادات، وانقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع. مما قلص من الوصول إلى المعلومات وكذلك

التواصل مع أجهزة الإسعاف والطوارئ والدفاع المدني.

• كذلك ألحقت الحرب الاخيرة خسائر غير مسبوقة في صفوف الصحفيين في غزة. وحتى 5 يونيو/حزيران 2024، أظهرت التحقيقات الأولية التي أجرتها لجنة حماية الصحفيين أن ما لا يقل عن 108 صحفيين وعاملين في مجال الإعلام قتلوا منذ بدء الحرب في غزة وثلاثة في لبنان، وتم الإبلاغ عن اعتقال 44 صحفيا. أيضا تعرض عدد من الصحافيين الفلسطينيين في غزة الى الاستهداف، حيث استهدفت قوات الاحتلال مراسل قناة الجزيرة إسماعيل أبو عمر ومصور القناة أحمد مطر جنوب قطاع غزة بطائرة مسيرة ما أدى لإصابتهم ونتج عن هذه الإصابة بتر قدم المراسل أبو عمر، كما أصيب الصحفي عبد الله الحاج جراء استهدافه بطائرة استطلاع. أيضا، هناك عددا من عمليات الاعتقال والاحتجاز التي طالت الصحفيين والمواطنين الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في الضفة.

2. التدابير والتشريعات التي تتخذها الدول لحماية الحق في التعبير

• إن الأنظمة العربية على تنوعها، تشترك في كونها نظم غنائمية (نيوباتريمونيالية) حيث هامش الديمقراطية والحرّيات محدود، وحيث الاعتراف بوجود مجتمع مدني يتمتّع باستقلالية نسبية ولكن محسوسة إزاء المجتمع السياسي وإزاء السوق وقواعدها، يتراوح بين اعتراف ضيّق أو شكليّ، وبين إنكار الحق في التشكّل المدني المستقل. كما أن أيديولوجيات السلطة والتيارات السياسية المختلفة، تلتقي مواقفها لتشكّل معاً قيداً قوياً على حرّية التعبير. وتستمر الاتجاهات التقييدية أو القمعية ذات الطابع السياسي أو القانوني أو التنظيمي، سيما وان معظم دول المنطقة تواجه أزمات متعددة، اتّخذ بعضها شكل أزمة شاملة وبالغة الخطورة (لبنان مثلا) الذي يعاني من تعطيل مؤسّسي وانهيار اقتصادي ومالي واجتماعي، والتراجع الكبير في الحريات وفي تعطيل مسار الديمقراطية في تونس، وما تعيشه مصر من تدهور سعر الصّرف وتضخّم حجم الدين العام وانتهاك لحقوق الانسان وحرية التعبير، والانقاب العسكري وتعطيل المسار الانتقالي في السودان، واستمرار الحرب الشاملة في اليمن وفي سوريا وفي ليبيا؛ والأزمة السياسية والمؤسّسية المُستعصية في العراق؛ وازدياد التضييق على مؤسسات المجتمع المدني وقمع حرية الرأي والتعبير يوماً بعد يوم في غالبية الدول، والتحدّيات الإضافية في الوضع الفلسطيني مع اتفاقات أبراهام وتشكيل الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرّفاً منذ قيام دولة الاحتلال والتي أوصلت الى حرب الإبادة على غزة.

• مع تفاوت في شدّة القمع ودرجة التضييق حسب كل بلد، تتشابه الوسائل والذرائع المستخدمة، حيث يتمّ اللجوء عموماً الى القوانين والتشريعات. فهناك مثلًا التضييق على التأسيس وتصعيب الشروط؛ ثم طلب الترخيص والإجازة المُسبقة للقيام بأنشطة أو تحركات في الشارع؛ وتقييد أو منع الحصول على مساعدات ودعم مالي – لاسيّما الخارجي منه – دون موافقة مُسبقة من الحكومة. وتُفرض أحياناً تعقيدات في الإجراءات الإدارية بما في ذلك التعاملات المصرفية؛ أو في انعقاد الجمعيات العمومية وفرض الشروط على عضوية الهيئات الإدارية وصولًا الى التدخّل في العملية الانتخابية من قبل الوزارات أو الأجهزة الحكومية؛ ومنع الاجتماع والتواصل مع جهات خارجية ومنع السفر. كما يتمّ اللجوء الى تقييد حرّية الصحافة والتعبير، وتشديد الرقابة على الفضاء الإلكتروني وتعطيل حقّ الوصول الى المعلومات، وقد يصل الأمر في النُظُم المتشدّدة الى حدّ المنع المباشر وحلّ الجمعيات أو النقابات وفرض الملاحقة القضائية واعتقال النشطاء. كما و ان معظم الدول العربية أصدرت قوانين تتعلق بالجرائم الالكترونية وانشأت أجهزة من اجل مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص... وفي معظمها أيضا اعتقل ناس واحيلوا الى المحاكمة..الخ

• في الجزائر مثلًا، اعتمد البرلمان قانون العقوبات الجديد والذي استخدم هذا القانون مفهوم "المصلحة الوطنية" للتضييق أكثر على الفضاء المدني، من دون تحديد المعنى القانوني الدقيق للمصلحة الوطنية، وإبقائه قيد تقدير الضبطية القضائية والمحاكم والقضاة.

• في البحرين، تستمر ممارسات التضييق على حرية الرأي والتعبير، من خلال التضييق على تمويل الجمعيات، وكذلك حل بعض مجالس ادارات الجمعيات أو الاستيلاء على مقار الجمعيات الشبابية، إضافة إلى تحويل بعض الجمعيات للنيابة العامة والتحقيق مع رؤساء مجالس اداراتها، أو عرض المرشحين لعضوية مجالس الادارات لموافقات أمنية مسبقة وحرمان الكثير منهم من الترشح. ايضا تعتمد السلطات التضييق على وسائل التواصل الاجتماعي واستدعاء النُشطاء أمام المحاكم بسبب تغريدات أو منشورات على تويتر أو فيسبوك وغيرها.

• بعد أن مثلت تونس حالةً فريدةً لمسار التحوّل السياسي والمؤسّسي بعد الربيع العربي في المنطقة العربية، فإنها اليوم تعيش تحولا خطيرا حالة غير مسبوقة من الانتقال الى الحكم الفردي، مع ما يرافقه من تهديد وتضييق على الصحافة وحرّية التعبير وتعطيل حقّ النفاذ الى المعلومات، إضافة إلى محاولات الهيمنة على النقابات. ويُناقش في تونس اليوم مرسوم يُراد منه أن يحلّ محل القانون عدد 88 لعام 2011 الساري المفعول، الذي التزم بالمعايير الدولية وحرّية عمل الجمعيات .

• في مصر، لم يشهد العامين الاخيرين أيّ تطوّرات أساسية على مستوى التشريعات المتعلّقة بالمجتمع المدني. فالقانون الساري المفعول هو القانون 149 لعام 2019 الذي أحكم القبضة على المنظّمات الحقوقية. وتستمر العراقيل المالية والعقوبات وتدخّل الجهات الحكومية في عمل المنظّمات. كما تشددت الرقابة على المساجد والخطب الدينية إضافة الى الرقابة على الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي، مع استمرار التضييق على الصحفيّين.

• في الأردن استخدم قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، لفرض مزيد من التقييد على مساحة العمل المدني والمجتمعي وعلى حرية الرأي والتعبير. حيث تحظر المادة 17 من القانون استخدام الإنترنت أو الشبكات الاجتماعية لنشر محتوى قد يثير الصراع تحت تهديد غرامات كبيرة أو السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. أيضا، مررت الحكومة الأردنية والبرلمان الأردني قانونا جديدا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي زادت فيه القيود على عمل منظمات المجتمع المدني، لجهة الحصول على موافقات مسبقة من رئاسة الوزراء على اية منح تحصل عليها منظمات المجتمع المدني.

• في العراق، لا تزال الصحافة محكومة بالقانون رقم 111 لسنة 1969 الذي يسمح بسجن الصحفيّين لمدّة تصل إلى سبع سنوات إذا ما أدينوا بتهمة إهانة الحكومة. وغالبا ما تكون الأطراف غير الدولتية أكثر عنفاً، ولا يزال قانون الجرائم المعلوماتية يدور منذ أكثر من عشرة أعوام في دائرة إجراءات التشريع النيابية، دون نتيجة.

• اما السودان، فهو لا يزال في صلب عملية تحول سياسي بدأت عام 2018 ولم تكتمل بعد، وتصاعد خلالها وتيرة العنف القبلي. ولجأت سلطة الانقاب الى العنف المفرط في التصدّي للتحركات الشعبية من مواكب وتظاهرات واعتصامات، وتوقف صدور بعض الصحف، وإذاعات الموجات القصيرة، وإغلاق بعض مكاتب التلفزيونات. تم كذلك في شهر مايو/أيار 2022 إصدار مرسوم برفع حالة الطوارئ في البلاد.

• في المغرب، فإن ما يثير القلق هو استمرار متابعة الصحفيين بموجب القانون الجنائي في قضايا النشر وثمة مطالبات بتعديل مدونة الصحافة والنشر حتى تتلاءم مع المعايير الدولية، وإحداث آلية وطنية مستقلة لحماية الصحفيين؛ ووضع إطار قانوني يؤطر عمل الإذاعات الجمعوية بالمغرب.

3. التوصيات

• الدعوة العاجلة لوقف الحرب في غزة ومساءلة إسرائيل عن جرائمها.

• حاجة المجتمع المدني في الدول العربية إلى التضامن الدولي والدعم الذي يمكن أن يقدمه المجتمع المدني العالمي في الجنوب والشمال.

• حماية الحريات العامة والفردية، وخاصة الحق في التعبير والتجمع والتنظيم، بالإضافة إلى وقف الانتهاكات وتعديل القوانين لضمان هذه الحقوق وحمايتها من السلطات والجهات غير الحكومية والجهات المانحة.

• دعم دور المجتمع المدني في مواجهة القمع ومحاولات الإقصاء وتوفير بيئة مواتية للحوار والتأثير في صنع السياسات التنموية. إن الفضاء المدني المفتوح هو الأساس لأي نوع من الشراكة التنموية، وهو الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الديمقراطية. وبدون ذلك، لا يمكن توقع أي نوع من المشاركة أو المساءلة.

المراجع

[1] ANND

[2] القبض على عشرات المتظاهرين في القاهرة والإسكندرية والمحافظات من "مظاهرات دعم فلسطين".. وعرض 14 شخصا فقط على النيابة، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، https://cutt.ly/Fewu9Maj

[3] مصر: تشهير وتهديدات لمنظمة حقوقية ومديرها ... هجمة انتقامية بعد تقارير حول الأحداث على الحدود مع غزة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 26 فبراير 2024، https://cutt.ly/9w1b7cvc

[4] https://manassa.news/news/

[5] بعض النصائح للإفلات من رقابة الانترنت، الصفحة الرسمية لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، 8 فبراير 2024، https://cutt.ly/Xw1mdflR

[6] https://rb.gy/s1qqzz

[7] المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الثلاث هي التالية: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والشبكة/ شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وشبكة السياسات الفلسطينية.

[8] The Egyptian Center denounces BBC's investigation with six journalists working at Cairo and Beirut offices, together with suspending them from work over backing Palestine – المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ecesr.org)

[9] MSNBC suspends three Muslim anchors amid Israeli war in Gaza (trtworld.com)

[10] Steve Bell 'sacked' by Guardian in antisemitism row over Netanyahu cartoon | The Independent